

فهرس المحتويات:

أ	مقدمة:.....
6	الفصل الأول: رأي المجلس الدستوري الجزائري ومجالاته.....
7	المبحث الأول: مفهوم رأي المجلس الدستوري الجزائري.....
7	المطلب الأول: تعريف الرأي.....
7	الفرع الأول: تعريف الرأي لغة.....
8	الفرع الثاني: تعريف الرأي إصطلاحا.....
8	1 - في الفقه القانوني.....
8	2 - في الفقه السياسي.....
9	3 - في الفقه الإسلامي.....
9	المطلب الثاني: إجراءات صدور رأي المجلس الدستوري وطبيعته وتمييزه عن القرار.....
9	الفرع الأول: إجراءات صدور رأي المجلس الدستوري الجزائري.....
9	1 - الإخطار.....
14	2 - التحقيق.....
15	3 - المداولة.....
16	4 - صدور الرأي.....
16	5 - تبليغ الرأي.....
16	6 - نشر الرأي.....
16	الفرع الثاني: طبيعة رأي المجلس الدستوري الجزائري وتمييزه عن القرار.....
16	1 - طبيعة رأي المجلس الدستوري الجزائري.....
16	أ - رأي المجلس الدستوري ذو طابع سياسي.....
18	ب - رأي المجلس الدستوري ذو طابع قضائي.....
18	ج - رأي المجلس الدستوري ذو طابع مختلط سياسي قضائي.....
19	2 - تمييز آراء المجلس الدستوري الجزائري عن قراراته.....
19	أ - الفرق بين الرأي والقرار من الناحية الشكلية والإجرائية.....
20	ب - الفرق بين الرأي والقرار من الناحية الموضوعية.....

20	المبحث الثاني: مجالات آراء المجلس الدستوري الجزائري
21	المطلب الأول: آراء المجلس الدستوري في الأعمال الرقابية
21	الفرع الأول: الرقابة الإلزامية السابقة
21	1 - مطابقة القوانين العضوية للدستور
23	2 - مطابقة الأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان للدستور
25	الفرع الثاني: الرقابة الاختيارية السابقة
25	1 - دستورية المعاهدات الدولية
28	2 - دستورية القوانين العادية والتنظيمات
28	أ - القوانين العادية
29	ب - التنظيمات
30	المطلب الثاني: آراء المجلس الدستوري في الأعمال الإستشارية
30	الفرع الأول: إستشارة المجلس الدستوري الجزائري كهيئة
30	1 - في إقرار الحالة الإستثنائية
31	2 - في إتفاقيات الهدنة والسلم
31	3 - في التعديل الدستوري
32	4 - في تمديد عهدة البرلمان
33	الفرع الثاني: إستشارة رئيس المجلس الدستوري الجزائري
33	1 - في إعلان حالي الطوارئ والحصار
34	2 - في الحالات الإستثنائية
35	3 - في حالة الحرب
37	الفصل الثاني: حجية وآثار آراء المجلس الدستوري الجزائري
38	المبحث الأول: حجية آراء المجلس الدستوري الجزائري
38	المطلب الأول: حجية رأي المجلس الدستوري من النسبية إلى المطلقة
38	الفرع الأول: تطور حجية رأي المجلس الدستوري عبر مختلف الدساتير
38	1 - في دستور 1963
39	2 - في دستور 1976

40	3 - في دستور 1989
41	4 - في دستور 1996
44	الفرع الثاني: تكريس الحجية المطلقة في التعديل الدستوري 2016
	الفرع الثالث: تكريس الحجية المطلقة عبر الأنظمة المحدد لقواعد عمل المجلس
45	الدستوري
47	المطلب الثاني: التحفظات التفسيرية في آراء المجلس الدستوري
47	الفرع الأول: التفسيرات السببية
51	الفرع الثاني: التفسيرات الشرطية
53	المبحث الثاني: آثار آراء المجلس الدستوري الجزائري
53	المطلب الأول: رأي المجلس الدستوري بعدم المطابقة للدستور
53	الفرع الأول: عدم المطابقة الجزئية للدستور مع عدم قابلية الفصل
55	الفرع الثاني: عدم المطابقة الجزئية للدستور مع قابلية الفصل
56	الفرع الثالث: عدم المطابقة الكلية للدستور
57	المطلب الثاني: رأي المجلس الدستوري بالمطابقة للدستور
57	الفرع الأول: مطابقة القوانين العضوية والنظام الداخلي لغرفتي البرلمان للدستور
58	الفرع الثاني: دستورية المعاهدات الدولية
59	الفرع الثالث: دستورية القوانين العادية والتنظيمات
62	الخاتمة:
65	قائمة المراجع:
71	فهرس المحتويات:
74	ملخص باللغة العربية:
75	ملخص باللغة الفرنسية:

ملخص:

تطرقنا في موضوع بحثنا إلى القيمة القانونية لآراء المجلس الدستوري الجزائري عبر مُختلف الدساتير والأنظمة المحددة لقواعد عمل المجلس الدستوري بهدف إستخلاص المعيار القانوني لرأي المجلس الدستوري الجزائري.

ومن خلال دراستنا لاحظنا التطور الذي شهدته الإجتهاادات الفقهية للمجلس الدستوري الجزائري خاصة في مجال الرقابة الدستورية لمختلف القوانين والتنظيمات والمعاهدات والإتفاقيات الدولية والأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان والتي تُضفي إلى إبداء آراء في إطار الرقابة الدستورية السابقة التي تكتسي الطابع الاستشاري أو إصدار قرارات في إطار الرقابة الدستورية البعدية اللاحقة والتي يترتب عليها آثار قانونية بمطابقتها للدستور من عدمه ، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسس الدستوري الجزائري قد كرس الحجية المطلقة لآراء وقرارات المجلس الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 2016 حسب نص المادة 191 فقرة 3، وبذلك أضفت عليها الطابع الإلزامي والنهائي تجاه كافة السلطات العمومية والإدارية والقضائية.

Résumé:

Dans le cadre de nos recherches, nous avons abordé la valeur juridique des avis du Conseil constitutionnel algérien à travers les différentes constitutions et règlements qui définissent les règles de travail du Conseil constitutionnel afin d'en extraire la norme juridique de l'avis du Conseil constitutionnel algérien.

À travers notre étude, nous avons remarqué le développement de la jurisprudence jurisprudentielle du Conseil constitutionnel algérien, notamment dans le domaine du contrôle constitutionnel des différentes lois, règlements, traités, accords internationaux et règlements internes des deux chambres du Parlement, qui s'ajoutent à l'expression d'avis dans le cadre du contrôle constitutionnel antérieur à caractère consultatif ou de la prise de décisions dans le cadre du contrôle post-constitutionnel ultérieur. Ce qui a des effets juridiques selon qu'il est conforme ou non à la constitution, et il faut noter que le fondateur constitutionnel algérien a inscrit l'authenticité absolue des vues et décisions du Conseil constitutionnel dans l'amendement constitutionnel pour l'année 2016 selon le texte de l'article 191 alinéa 3, et ainsi j'y ai ajouté un caractère obligatoire et définitif envers toutes les autorités publiques, administratives et judiciaires.